



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut Ave. NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

بيان من مؤسسة السلام للدورة 26 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالنيابة عن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.

تدين مؤسسة السلام، بمناسبة انعقاد الدورة 26 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالنيابة عن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بشدة تقاعس حكومة مملكة البحرين في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والمنظمة. فعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، واصلت حكومة البحرين قمع حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين والمقيمين في الوقت الذي تقوم فيه بتضليل المجتمع الدولي بوعود فارغة بالإصلاح. وبناءً على ذلك، تدعو المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بأن تثبت لحكومة البحرين بشكل ملموس أن المجتمع الدولي لن يظل منخدعاً، وسيقوم بتمرير قرار تحت البند 2 من جدول الأعمال يدين فيه البحرين لتقييدها حقوق الإنسان.

وقد شهد الوضع السيء لحقوق الإنسان في البحرين مؤخراً البعثة المؤقتة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى البلاد، حيث أدت تنفيذ التدابير التشريعية التي تهدف إلى كبح المعارضة إلى سجن أكثر من 3800 شخص بتهم سياسية. وتم استهداف العديد من هؤلاء السجناء بشكل منهجي بالاعتقال التعسفي، وسوء المعاملة، والتعذيب، ويشمل العدد الأطفال الذين يعتبرون من بين الأكثر تعرضاً للإيذاء. تستمر هذه الانتهاكات في بيئة من الإفلات من العقاب، ورفض المحاكم إدانة التعذيب والمنتهكي حقوق الإنسان.

مثل هذه الانتهاكات تشكل تناقض صارخ مع التزامات البحرين بموجب القانون الدولي وأيضاً مؤسسات حقوق الإنسان المستقلة. وقد تبين من خلال العديد من المراجعات المستقلة أن البحرين قد فشلت في التنفيذ الفعال لتوصيات كل من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي كانت مكلفة من قبل حكومة البحرين وأيضاً التوصيات الـ158 الواسعة النطاق للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على الحكومة تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو الاتفاقية المناهضة للتعذيب.

مع اقتراب تقرير منتصف المدة في نهاية هذا العام، فقد حان للمجتمع الدولي تشجيع البحرين للالتزام مجدداً في تنفيذ إصلاحات ذات معنى وذلك تمثيلاً مع التوصيات التي قبلتها من الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لعام 2012. يمكن للمجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان على وجه الخصوص اتخاذ إجراءات قوية لمساعدة حكومة البحرين بإصدار قرار تحت البند 2 من جدول الأعمال. يجب أن يدين هذا القرار تقاعس الحكومة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع معايير ملموسة وقابلة للتطبيق تبرهن على استعداد حكومة البحرين على التعاون بصدق مع مجلس حقوق الإنسان وتنفيذ الإصلاحات التي قبلتها في الاستعراض الدوري الشامل بجديّة.

قرار البند 2 بشأن البحرين يجب أن يدعو إلى:

- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين
- إعادة الجنسية لجميع أولئك الذين سحبت جنسياتهم تعسفاً لأغراض سياسية
- تسهيل إنشاء بعثة دائمة لمفوضية حقوق الإنسان في البحرين مع صلاحيات تقنية كاملة وإعداد التقارير
- السماح للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بدخول البحرين من غير أية قيود ودون تأخير، وخاصة المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة
- إصلاح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق الاستقلال في إطار مبادئ باريس من أجل الحصول على اعتماد المفوضية
- إلغاء التشريعات الوطنية القمعية التي تقييد حقوق المواطنين في حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات
- تمرير مشروع القانون الخاص الجنسية
- سحب جميع التحفظات الحالية على اتفاقية سيداو

ينبغي أن يدعو القرار أيضاً حكومة البحرين إلى الانخراط أكثر مع لجنة حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان عن طريق اختيار جعل تقرير منتصف المدة عملية تفاعلية، مع مساهمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في العملية. كما تساعد تحقيق هذه المعايير الملموسة في الحد من التوترات وتهيئة المجال لتحقيق المصالحة السياسية اللازمة لحل الأزمة في البحرين.